

صناعة السيارات المغربية تستقبل الاستثمارات اليابانية اتفاقية مع سوميتومو ويازاكي لإنشاء أربعة مصانع

تضاعفت الاستثمارات اليابانية في السوق المغربية، حيث يجلب الزخم الكبير الذي يعرفه هذا القطاع في ظل نموه المتسارع، استثمارات متنوعة ما يعزز تنافسيته ويدعم تحقيق الإيرادات.

احتياجات اثنين من زبائنها، وهما "أف.سي.أي" و"غلوبال سي.أن.آتش"، باستثمار قيمته 450 مليون درهم (45 مليون دولار)، سيتمكن من إحداث 2000 فرصة عمل.

وقال وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، حفيظ العلمي، إن هذين الاستثمارين الجديدين يعكسان مدى مرونة وقدرة قطاع الصناعة المغربية على التأقلم، مشيراً إلى أنها يمثلان شهادة ثقة في منصة الإنتاج المغربية التي توفر جودتها وأدائها وتنوعها لرواد الصناعة العالمية آفاقاً مستقبلية وتنموية واعدة.

وأضاف أنه تحت قيادة العاهل المغربي الملك محمد السادس، فإن المغرب في طريقه لأن يصبح المنصة الأكثر تنافسية في العالم في قطاع السيارات. وتتسج الحكومة المغربية الاستثمار في قطاع صناعة السيارات من خلال إعفاء الشركات من أداء بعض الضرائب في السنوات الخمس الأولى.

ويذكر أن مجموعة "يازاكي" توجد بالمغرب منذ سنة 2000، من خلال مصنع بطنجة يشغل 4650 شخصاً، ومصنعين آخرين بالقطيفة يشغلان 4200 شخص، ومصنع رابع بكنكاس يشغل 4000 شخص. ويصل رقم معاملات هذه المجموعة بالمغرب إلى 5 مليارات درهم (500 مليون دولار) سنوياً.

وفي العام 2019 افتتح الفاعل الياباني المتخصص في صناعة أجزاء السيارات "جيتيكت كوربوريشن"، بمدينة صناعة معدات السيارات (أوتوموتيف سيتي) بطنجة، مصنعاً جديداً باستثمار إجمالي يصل إلى 220 مليون درهم. وقد مكن هذا المصنع إحداث 90 وظيفة في قطاع صناعة السيارات وأجزاء غيار



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - حقق المغرب تقدماً في صناعة السيارات خلال السنوات الأخيرة، ما مكّنه من إحرار المركز الخامس كمصدر سيارات إلى الاتحاد الأوروبي خلف الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والصين، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع من طرف شركات كبيرة.

فبعد المستثمر الأمريكي وقعت الحكومة المغربية والمجموعتان اليابانيتان (سوميتومو ويازاكي) بروتوكولي اتفاق لإحداث 4 مصانع في قطاع السيارات، باستثمار بلغت قيمته الإجمالية 912 مليون درهم (91.2 مليون دولار)، سيسهمان في إحداث 8300 فرصة عمل.



حفيظ العلمي
الاستثمارات تمثل
شهادة ثقة في منصة
الإنتاج المغربية

ويتعلق البروتوكولان بالذنان جري توقيعهما في حفل ترأسه الوزير مولاي حفيظ العلمي بإنجاز مصانع جديدة لإنتاج أحمزة الكابلات من طرف المجموعتين اليابانيتين.

ويهم استثمار يازاكي، البالغة قيمته 462 مليون درهم (46.2 مليون دولار)، إنجاز ثلاثة مصانع جديدة للمجموعة بكل من طنجة والقطيفة وكنكاس، سيتمكن من إحداث 6300 فرصة عمل.

وتحتزم مجموعة "سوميتومو" إحداث مصنعها الخامس بالدار البيضاء للتلبية

الجزائر تعلن الإستراتيجية الوطنية لدعم التصدير

السنة، إلى جانب إعداد نظام معلوماتي للصندوق الخاص بترقية الصادرات، وإعداد بطاقة وطنية للمصدرين خلال السداسي الأول من السنة.

وتنقل وكالة الأنباء الجزائرية أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، والتكفل بتشكيل لجنة وزارية مشتركة لوضع منهجية عمل لتحقيق مبلغ 5 مليارات دولار في التصدير خارج المحروقات.

وتم إعداد مشروع قانون حول إنشاء المناطق الحرة التجارية الحدودية للتصدير، وتطهير الملفات العالقة المودعة

الجزائر - يسعى قطاع التجارة الجزائري إلى بلورة جميع جوانب الإستراتيجية الوطنية للتصدير وإعداد الركائز التي من شأنها رفع الصادرات خارج المحروقات قبل نهاية العام الجاري.

وقال تقرير تضمن حصيلة نشاطات القطاع لسنة 2020، إنه من المرتقب خلال سنة 2021 الانتهاء من إجراء ودراسة وإعداد عدة مشاريع وأنظمة، أهمها إقرار مشروع الإستراتيجية الوطنية للتصدير وإنشاء منصة للتصدير.

كما أن التقرير إطلاق رواق أخضر للمصدرين خلال الثنائي الأول من



صناعة تبحث التوسع في الأسواق



محاولة لاستعادة المكانة في السوق

خطة حكومية لتفكيك العقبات أمام الصناعة العراقية

محاصرة التفريب لكبح السلع الرخيصة وإصلاح المصانع المدمرة

للتنمية الصناعية بدعم أصحاب القطاع الخاص في تأسيس مشاريعهم ومصانعهم، ولديها مبادرة لتشغيل الشباب أطلقت بتوجيه رئيس الوزراء، ودعم من وزير الصناعة والمعادن، وهذه المبادرة تتضمن قيام الخريجين بإنشاء معاملهم ومشاريعهم الصغيرة، ونقوم بتوفير الدعم الكامل وحتى القروض، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة ونسباً معينة".

وأضاف ناظم عبد "أن الوزارة أعدت خطة واسعة لتطوير الصناعة العراقية تقوم على دعم الوزارات الأخرى من خلال شراء المنتجات التي تنتجها وزارة الصناعة، ودعم منتجات القطاع الخاص".

وأكد أن الصناعيين العراقيين استشعروا خلال هذه الفترة أنه بالإمكان إنتاج سلع محلية ذات مواصفات عالية والاستفادة من قانون حماية المنتج الوطني، الذي يمنع استيراد السلع التي بالإمكان صنعها محلياً، مبيناً أن العديد من المعامل في القطاع الخاص العام نجحت في توفير سلع محلية والاستغناء عن الاستيراد.

وتدهورت الصناعة العراقية بعد عام 2003 نتيجة الحرب، والعمليات الإرهابية والفساد وغياب الخطط العملية للنهوض بواقع هذه الصناعة التي كانت تنافس مثيلاتها في المنطقة. ويسعى العراق للاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في الصناعة، من أجل تطوير صناعته وإعادة عجلة الإنتاج العراقي إلى الدوران.

وقال وزير الصناعة منهل عزيز "الصين بلد عظيم اعتمد على فترة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في نهضة صناعية كبيرة، ومن الضروري الاستفادة من هذه التجربة بكل إمكانياتها وبناء علاقة وطيدة مع الصين، من أجل التعاون والعمل ونقل هذه التجربة للاستفادة منها في إعادة إحياء الصناعة العراقية".

وأضاف "أن الصين بدأت في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما زالت الحكومة تدعم هذه المشاريع، ونحن نأمل الحاجة لأن نقل هذه التجربة ونجلبها إلى بلدنا لغرض إعادة إحياء الصناعة في العراق".

وتابع عزيز "من المهم جداً أن نفتح على كل دول العالم وبالذات الصين، وهناك تعاون كبير معها، لكن بالتأكيد والصين تجربة كبيرة نحتاج أن نفيد منها ونتعاون معها بكل الطرق لإعادة إحياء الصناعة العراقية".

تسعى الصناعة العراقية لتعزيز حضورها في السوق، عبر تفكيك العقبات التي تكبل المنافسة الشريفة بالنظر لرخس السلع المهربة التي تتسرب عبر المنافذ الحدودية، وتقدم المصانع والمعامل نتيجة الحروب، حيث تحاول حملة دعم حكومية تشجيع الإنتاج المحلي لتنمية الإيرادات.

بغداد - تحاول الصناعة العراقية النهوض من جديد وحجز موقع لها داخل السوق العراقي، رغم كل التحديات والصعوبات التي تواجهها بسبب الأزمات التي تمر بها، وتدمير وتهالك البنى التحتية لمصانعها ومعاملها. واقامت وزارة الصناعة والمعادن العراقية معرضاً تحت عنوان "صنع في العراق"، يستمر لعدة أيام ويهدف إلى تسليط الضوء على المنتجات المصنعة محلياً، وتشجيع الإنتاج المحلي الذي يقوم بدوره بتوفير العملة الصعبة للبلاط، خصوصاً وأن العراق يمر في ظروف مالية واقتصادية صعبة، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا التي تسببت بشلل اقتصادي عالمي.

وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أكد الأسبوع الماضي خلال افتتاحه للمعرض الذي أقيم على معرض بغداد الدولي، عزم حكومته على "إعادة الاعتبار للصناعة العراقية، قائلاً إن دعم وحماية الصناعة المحلية شغلا جديداً ونهول في هذا المسار على الطاقات الشبابية في بلدنا".

ودعا الكاظمي إلى بذل أقصى الجهود من أجل إعادة الاعتبار للصناعة العراقية، والعمل سوية على حمايتها. ويؤكد، وزير الصناعة والمعادن، منهل عزيز على أن شعار "صنع في العراق"، الذي رفعه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في برنامجه الحكومي، يهدف إلى إعادة الثقة بالمنتج العراقي وإعادة رسم السياسة الصناعية بشكل صحيح، بسبب تعرض الصناعة ومصانعها ومعاملها للتدمير والأذى خلال العمليات الإرهابية التي تمت في الكثير من المناطق.

وشدد وزير الصناعة والمعادن، على إصرار وزارته وبدعم من الحكومة وأعضاء البرلمان، على إحياء الصناعة العراقية وإعادة ثقة المواطن العراقي بها. ونسبت وكالة شينخوا إلى عزيز قوله خلال تجوله في المعرض "هناك تكاتف وتعاون من كل الوزارات لإحياء الصناعة العراقية، وكلها متعاونة وهدفها إعادة ثقة المواطن بالمنتج العراقي وإحياء الصناعة العراقية التي كان لها باع كبير، وكانت تنافس في المنطقة إقليمياً".

وأضاف "بدانا بوضع الخطط لإعادة إعمار المصانع، التي دمر بعضها بالكامل،

لكن إعادة تأهيلها يحتاج إلى مبالغ طائلة جداً، وبسبب الوضع الاقتصادي الحالي تم اتخاذ قرار في وزارة الصناعة والمعادن للذهاب باتجاه الاستثمار، ونحن الآن نبحث عن مستثمرين حقيقيين قادرين على النهوض بهذه الصناعة وجلب خطوط إنتاج حديثة ومتطورة، وتشغيل أيدي عاملة عراقية لإعادة إحياء هذه المصانع".

وتابع عزيز "استطعنا خلال الحكومة الحالية رسم خطة حقيقية لإعادة إحياء المصانع العراقية، على ثلاث مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة، القصيرة مدتها سنة استطعنا من خلالها افتتاح وإعادة إحياء 12 مصنعا، ونحن ماضون لافتتاح خمسة أو ستة مصانع من المقرر أن تنجز خلال فترة عام من عمر هذه الحكومة، أما الفترة المتوسطة فهي مرسومة بشكل دقيق للحكومات التي تأتي بعد حكومتنا بعد إجراء الانتخابات".



مصطفى الكاظمي
دعم الصناعة المحلية
يشغل حيزاً كبيراً في
الخطة الحكومية



منهل عزيز
بداناً بوضع الخطط
إعادة إعمار المصانع
المدمرة

ويعمل حالياً على تهيئة البنى التحتية الضرورية لخلق بيئة ملائمة لإحياء الصناعة العراقية من جديد، ونهول في هذا المسار على الطاقات الشبابية في بلدنا".

ودعا الكاظمي إلى بذل أقصى الجهود من أجل إعادة الاعتبار للصناعة العراقية، والعمل سوية على حمايتها. ويؤكد، وزير الصناعة والمعادن، منهل عزيز على أن شعار "صنع في العراق"، الذي رفعه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في برنامجه الحكومي، يهدف إلى إعادة الثقة بالمنتج العراقي وإعادة رسم السياسة الصناعية بشكل صحيح، بسبب تعرض الصناعة ومصانعها ومعاملها للتدمير والأذى خلال العمليات الإرهابية التي تمت في الكثير من المناطق.

وأضاف "بدانا بوضع الخطط لإعادة إعمار المصانع، التي دمر بعضها بالكامل،